

فعالية إطلاق عدد مايو/أيار 2023 من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مركز دبي المالي العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3 مايو/أيار 2023

تعليقات للصحافة يلقيها

جهاد أزور

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
صندوق النقد الدولي

مرحبا بكم في فعالية إطلاق عدد مايو/أيار 2023 من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يسرني أن أعود إلى دبي مرة أخرى لإبداء آراءنا بشأن الآفاق الاقتصادية وأولويات السياسات في المنطقة.

وأود البدء بتقديم فكرة عامة عن الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بالرغم من وقوع سلسلة من الصدمات العالمية، فقد ارتفع النمو في المنطقة العام الماضي على غير المتوقع. وتشير تقديراتنا إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها 5,3%، انعكاسا لقوة الطلب المحلي وانتعاش إنتاج النفط.

ومع هذا، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة هذا العام، ويصل إلى 3,1% في 2023 قبل أن يرتفع بدرجة طفيفة إلى 3,4% في 2024.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، تشير توقعاتنا إلى تباطؤ النمو إلى 3,1% في 2023، مقابل 5,7% في 2022، مع تحول المحرك الرئيسي للنمو من النفط إلى الأنشطة غير الهيدروكربونية في معظم البلدان.

ويُتوقع تباطؤ النمو أيضا في الأسواق الصاعدة بالمنطقة وهبوطه من 5,1% في 2022 إلى 3,4% هذا العام، حيث سيؤدي تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى إضعاف الطلب المحلي.

وفي نفس الوقت، ستظل البلدان منخفضة الدخل متأخرة عن المنطقة مع بلوغ معدل نموها 1,3% هذا العام بينما هي تعاني من تصاعد حالة عدم الاستقرار، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع التضخم طويل الأمد، وأوجه الهشاشة الخاصة بكل بلد.

وتعكس توقعاتنا التطورات قبل تخفيض إنتاج النفط المتفق عليه في ظل آخر تصريح صدر عن أوبك+. فسوف تؤدي هذه التخفيضات إلى تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط غير أنه من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على مراكز المالية العامة والحساب الخارجي فيها نظرا لأن ارتفاع أسعار النفط سيعوض

تأثير انخفاض النمو وبفوقه. ومع هذا، فإن ارتفاع أسعار النفط من المرجح أن يفضي إلى زيادة الضغوط على المالية العامة والحساب الخارجي في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن يضيف إلى الضغوط التضخمية فيها.

وتبين أن التضخم سيظل مستمرا بعد ارتفاعه العام الماضي. فتشير التنبؤات الآن إلى بلوغه 15% تقريبا هذا العام (دون تغيير يُذكر عن عام 2022) قبل أن يتراجع بصورة طفيفة في 2024، وهو ما يعكس رفع التنبؤات بنحو 2,5 نقطة مئوية للعامين منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وفي ظل الارتفاع المتوقع لمستويات الدين وإجمالي الاحتياجات من التمويل العام والخارجي، يُتوقع أن تظل مواطن التعرض للمخاطر المالية والخارجية مرتفعة في الأسواق الصاعدة بالمنطقة.

وحتى الوقت الراهن، لا تزال تداعيات الضغوط المالية التي ظهرت مؤخرا في الاقتصادات المتقدمة على بنوك المنطقة محدودة، وذلك انعكاسا لعدم انكشاف المنطقة بشكل مباشر لبنك سيليكون فالي ومحدودية تعرضها لمخاطر بنك كريدي سويس. وكانت تحركات الأسواق المالية في المنطقة متماشية إلى حد كبير مع الاتجاهات العامة العالمية.

ومع هذا، هناك مخاطر مرتفعة تحيط بتوقعاتنا في السيناريو الأساسي. وأود أن ألقى الضوء على ثلاث مخاطر رئيسية:

- أولا، زيادة عدم استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى انتقال العدوى وإلى أوضاع انتمائية معاكسة بدرجة أكبر، وهو ما يخفض النمو العالمي، ويفضي إلى تفاقم التقلب في الأسواق المالية والمخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الديون في كثير من الأسواق الصاعدة في المنطقة.
- ثانيا، تشديد الأوضاع المالية العالمية لفترة أطول يمكن أن يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم استدامة القدرة على تحمل الديون ويدفع أضعف الاقتصادات إلى حافة الوقوع في حالة من المديونية الحرجة.
- ثالثا، تصاعد الحرب في أوكرانيا يمكن أن يفضي إلى ارتفاع التقلب في أسواق السلع الأولية، ويشعل مزيدا من الضغوط التضخمية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويفضي إلى تفاقم المخاطر من حدوث قلاقل اجتماعية.

ومن ثم، فإن تحقيق التوازن السليم بين السياسات يظل أمرا ضروريا.

ينبغي أن تركز السياسة النقدية على الحفاظ على استقرار الأسعار أو استعادته.

وينبغي أن تحرص هيئات الرقابة المصرفية على توافر نظم للحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك تتناسب مع أطرها العامة للمخاطر، بما في ذلك كفاية أطر اختبارات تحمل الضغوط للأغراض الرقابية، ونظم تسوية الأوضاع، وأطر إدارة الأزمات.

وينبغي لسياسة المالية العامة الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين، وبناء الاحتياطات الوقائية، ودعم السياسة النقدية، مع تقديم دعم موجه ومؤقت لحماية أضعف الفئات.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تسريع خطى الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الممكن وتعزيز الصلابة والإدماج وشبكات الأمان الاجتماعي.

وتقريرنا الصادر في مايو/أيار عن آفاق الاقتصاد الإقليمي يلقي نظرة متعمقة على قضية حيوية تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحرك السياسة النقدية في مواجهة ارتفاع التضخم مؤخرا.

ف نجد أن البنوك المركزية في المنطقة قد أقدمت على تشديد السياسة النقدية، لمواجهة ارتفاع التضخم، في مرحلة مبكرة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، وإن كان بقدر كبير من التباين بين بلدانها. ويخلص تقريرنا إلى أنه برغم أن الإجراءات التي اتخذت على صعيد السياسة النقدية منذ عام 2021 كانت ملائمة بوجه عام وساعدت على كبح التضخم في كثير من البلدان، لا تزال هنا حاجة إلى مواصلة تشديدها في عدد قليل من البلدان. فضلا على ذلك، فإن عدم التنسيق مع سياسة المالية العامة أو هيمنة المالية العامة يُضعفان تنفيذ السياسة النقدية في كثير من البلدان.

ومن شأن تعزيز أطر السياسة النقدية ودعم التطور المالي أن يعودا بالنفع على كل البلدان. وتفعيل مزيد من قنوات انتقال آثار السياسة النقدية يمكن أن يعزز قدرة البنوك المركزية على مكافحة التضخم. وإضافة إلى ذلك، يمكن المساعدة على تعزيز فعالية السياسة النقدية من خلال زيادة مرونة سعر الصرف واستخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية. وبالنسبة للبلدان التي تقوم البنوك المملوكة للدولة فيها بدور مهم في الوساطة المالية، يمكن للحد من الأنشطة شبه النقدية وشبه المالية العامة أن يحسن انتقال أثر السياسة النقدية.

وختاماً، أود التأكيد على أن الصندوق لا يحدد عن التزامه بدعم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى تقديم مشورة بشأن السياسات حسب ظروف كل بلد، نواصل مساعدة بلداننا الأعضاء من خلال اتفاقات الإقراض الجارية والمساعدة الفنية. ف منذ نهاية مارس/أذار 2020، وافق الصندوق على إتاحة 25 مليار دولار في هيئة تمويل جديد لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها الاتفاقات التي عُقدت مؤخرا مع مصر وموريتانيا والمغرب.

وقد حافظ الصندوق على سرعة تلبية احتياجات البلدان الأعضاء المتغيرة عن طريق إنشاء "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة"، والمساعدة على مواجهة أزمة الغذاء التي تواجه بلداننا الأعضاء الأكثر تعرضا للمخاطر من خلال "نافذة مواجهة صدمة الغذاء" في ظل تسهيلات التمويل الطارئ. وعززنا كذلك من تواجدنا الفعلي على أرض الواقع من خلال إعادة فتح مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في بيروت وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، والذي سيعزز شراكتنا مع المنطقة. وسوف تتيح الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي القادمة في مراكش منصة لعقد مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسات تتناول التحديات التي تواجه المنطقة والعالم.

والآن أدعوكم للتفضل بطرح الأسئلة.